# اقتصاد

### يوفر ٨ مليارات ليرة ورقيات

## «الحجز الاحتياطي» إلكترونياً بداية ٢٠١٩ وممنوع أن تصدره البلديات

**الوطن**

اعتمدت اللجنة التوجيهية العليا لمشروع الحكومة الإلكترونية الإجراءات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية وحق الوصول إلى المعلومات والدليل الاسترشادي والمنصة الالكترونية للمشروع على أن يتم استكمال إنجاز جميع البنى التحتية اللازمة للحكومة الالكترونية في الربع الأول من العام القادم.

وبحسب بيان صحفي لمجلس الوزراء (تلقت «الوطن» نسخة منه) وافقت اللجنة خلال اجتماعها أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس على مشروع المنظومة الوطنية للمعاملات الإلكترونية الذي يضم أنظمة العمل والتكامل «النمذجة» وإدارة الأرشفة والوثائق والمراسلات المركزية.

وقررت اللجنة وقف السماح للبلديات بإصدار الحجز الاحتياطي كما وافقت على البدء بإصدار الحجز الاحتياطي إلكترونياً ضمن منظومة مشروع الحكومة الالكترونية وفق ضوابط وشروط محددة.

كما وافقت اللجنة على إجراءات تحديث إستراتيجية الحكومة الالكترونية التي تضمنت توصيف الوضع الراهن وصولاً إلى صياغة النسخة النهائية في نيسان القادم، وتم خلال المناقشات التأكيد على ضرورة تحديد مستوى المركزية واللامركزية في إدارة المنظومة وتبسيط الإجراءات والاستغناء عن الإجراءات المتكررة في المعاملات وتحديد الجهة المرجعية لإدارة المنظومة ودور مختلف الجهات العامة وضرورة توضيح جميع المفاهيم والتكامل مع الإجراءات المشابهة التي يتم تطبيقها في جهات أخرى.

من جانبه، صرّح وزير الاتصالات علي الظفير أنه تم الاتفاق على إطلاق قرارات الحجوزات الاحتياطية إلكترونياً بدلاً من الشكل الورقي بتاريخ ٢ / ١ / ٢٠١٩، حيث سيتم تعميم هذه القرارات، علماً بأنها تكلف ورقياً ٨ مليارات ليرة سورية تقريباً، مبيناً أن الحجوزات الاحتياطية الإلكترونية تفيد بدقة وسرعة الوصول للبيانات، إضافة إلى أنها تتمتع بالقيد الخماسي (الرقم الوطني) حيث يتم تجاوز تكرار الأسماء بشكل كامل، كما تم وضع جدول زمني لإنجاز قانون حق الوصول للبيانات وقانون حماية البيانات الشخصية، علماً أن قانون حق الوصول للبيانات يعزز الشفافية ومكافحة الفساد.

بدوره بين وزير المالية مأمون حمدان في تصريح صحفي أن المشروع سوف يحقق وفورات هائلة من الورقيات، منوهاً بأن الحكومة الإلكترونية مشروع متكامل فيه العديد من المنظومات التي تعمل ضمن إطاره، تم الاتفاق اليوم على خطوط أساسية وبرامج تنفيذية، علماً أن كل ما تم إنجازه من قبل الوزارات بهذا الشأن يرفع للجنة التوجيهية للتأكد من أن كل شيء يسير بشكل منسجم.

### لهذه الأسباب ارتفع الدولار أمام الليرة

## الجلاد لـ«الوطن»: اقتراح إنشاء مجلس خاص لرجال الأعمال

**الوطن**

صرّح عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد لـ«الوطن» أن أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية في السوق السوداء هذه الأيام يعود لقرارات المصرف المركزي التي تنص على وجوب مراجعة من اشترى القطع الأجنبي منذ ٥ أعوام وأكثر للمصرف المركزي لتقديم إجازات استيراد ووثائق عن البضائع المستوردة، إذ يلجأ من لا يملك هذه الوثائق إلى شراء إجازات استيراد ودفع مبالغ مرتفعة، ساهمت برفع سعر صرف الدولار، منوهاً بأن القرارات الارتجالية السريعة والقرارات المتناقضة التي لا تدرس بشكل جيد تحدث حالة من البلبلة في السوق، وخاصة أن البلد اليوم في مرحلة استعادة التعافي الاقتصادي، وبالتالي فإن أي قرار على شكل تلك القرارات؛ ينعكس على الوضع والمناخ الاقتصادي سلباً، وبالتالي على سعر الصرف.

وأكد الجلاد أن لا علاقة لإعادة افتتاح منفذ نصيب الحدودي مع الأردن بارتفاع سعر الصرف، بل على العكس تماماً، يعتبر فتح المعبر من أبرز العوامل التي تسهم في انخفاضه لأن حركة التصدير أصبحت أسهل وبالتالي تصدر المنتجات بشكل أكبر.

علماً بأن سعر الصرف شهد تبايناً في السوق السوداء، ولكنه ارتفاع فوق مستوى ٤٧٥ ليرة، والبعض يتداول أسعار قرب ٤٨٠ ليرة، على حين يتداول دون مستوى ٤٧٠ ليرة قبل أيام.

وفي سياق منفصل، أكد الجلاد أنه من المستحيل منح عضوية لتاجر ما لم يكن ممارساً للمهنة ومزاولاً للعمل التجاري، وأن هناك عدداً كبيراً من التجار غير مسجلين لدى الغرفة لكنهم يمارسون المهنة بموجب سجل تجاري تمنحه لهم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لكن منذ أقل من عام أصدرت وزارة التجارة والداخلية وحماية المستهلك شرطاً يلزم التجار الراغبين بالحصول على سجل تجاري بالتسجيل لدى غرفة التجارة أولاً، وهذا ما لم يكن في السابق.

وبين أن غرفة تجارة دمشق وكل غرف التجارة في مختلف المحافظات اعترضوا على مشروع قرار التموين الذي ينص على وجود ١٠ عمال مسجلين في التأمينات الاجتماعية لدى التاجر في حال أراد الترشح لعضوية مجالس إدارة الغرف، وعاملين في حال أراد الانتخاب، فهذا قرار غير منطقي لأن النسبة الساحقة من التجار بين ٨٥ و٩٠ بالمئة عبارة عن فعاليات تجارية لا تحتاج إلى عدد عمال كبير، ويجب أن يحق لهم الانتخاب والترشح حسب وضعهم الحالي، مشدداً على أنه يجب التفرقة بين فئة التجار التي تمثل الأسواق والتي لها وضع معين في ممارسة عمل لا يتطلب عدد العمال المطلوب تسجيلهم في التأمينات حالياً، وبين فئة رجال الأعمال والشركات الكبرى التي تمتلك عمالاً وموظفين بحكم طبيعة عملها، والفئة الثالثة التي توزع البضائع وهذه حتماً لديها عمال، لذا اعترضت الغرفة على شروط الترشح للعضوية والانتخاب التي تحرم طبقة كبيرة من التجار وممارسي المهنة المنتشرين في الأسواق من حقوقهم في الترشح لعضوية الغرفة والانتخاب فيها.

ولفت إلى أنه لا يمكن إلغاء دور غرفة التجارة وتجاهل مصالح التجار، لذا يجب أن يكون هناك لرجال الأعمال تكتل أو مجلس خاص بهم لمعالجة أمورهم ومشكلاتهم التي تختلف عن نظيرتها لدى التجار.

## إنفاق ٦,٨ مليارات ل.س على بناء مساكن في عشرة أشهر

**صالح حميدي**

أنفقت المؤسسة العامة للإسكان ٦,٨ مليارات ليرة سورية خلال عشرة أشهر هذا العام (٢٠١٨) على مشاريعها الاقتصادية والاستثمارية، علماً بأن الاعتماد الأساسي للمؤسسة يبلغ ١٣ مليار ليرة، وبالتالي بلغت نسبة التنفيذ ٥٢ بالمئة.

وبحسب تقرير للمؤسسة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فإن أبرز المشاريع يتمثل بمشاريع بناء سكن الشباب حيث بلغ إنفاق المؤسسة عليها أكثر من ٢,٨ مليار ليرة وبنسبة ٤٢,٥٢ بالمئة من إجمالي الاعتماد الأساسي لها والبالغ ٦,٢ مليارات ليرة، وأنفقت على مشاريع سكن العاملين بالدولة ما يقارب ٢١٠ ملايين ليرة بنسبة ٧٠ بالمئة من إجمالي الاعتماد المخصص البالغ ٣٠٠ مليون ليرة، في حين أنفقت على مشروع البرنامج الحكومي للإسكان ٤,٥ ملايين ليرة وبنسبة ٠,٧٤ بالمئة من إجمالي الاعتماد البالغ ٦٠٠ مليون ليرة.

وأنفقت المؤسسة على مساكن قضاة وزارة العدل ومجلس الدولة ٤١ مليون ليرة وبنسبة ٢٤ بالمئة من إجمالي الاعتماد البالغ ١٦٦ مليون ليرة، في حين بلغ إنفاقها على تنفيذ برج سكني في مدينة الديماس بتقنية القالب المنزلق بغرض التقييم ٤٥٧,٢ مليون ليرة وبنسبة ٧٥ بالمئة من الاعتماد الأساسي البالغ ٦١٠ ملايين ليرة.

هذا ولم تلحظ مؤسسة الإسكان أية مبالغ لمشروع بناء شقق سكنية للعاملين في محافظة القنيطرة وهو من ضمن مشاريعها للعام ٢٠١٨، حيث تقدر الكلفة الإجمالية لهذا المشروع بنحو ٩٥٣ مليون ليرة، وينسحب الأمر كذلك على مشروع إعادة إعمار القرى المحررة في المحافظة حيث تقدر الكلفة الإجمالية له نحو ٣,٧ مليارات ليرة.

وأنفقت على مشاريع استكمال مرافق وحدات سكنية أكثر من ٣ مليارات ليرة للفترة ذاتها، وبنسبة ٦٣ بالمئة من إجمالي الاعتماد البالغ ٤,٨ مليارات ليرة، وعلى تنفيذ مبان إدارية للمؤسسة ٣٥ مليون ليرة بنسبة ٤٤ بالمئة من إجمالي الاعتماد البالغ ٣٥ مليوناً وعلى مركز خدمة المواطن٩٥ مليون ليرة بنسبة ٥٧ بالمئة من الإجمالي البالغ ١٦٥ مليون ليرة.

وتوزعت بقية المبالغ بقيم ونسب مختلفة على تدريب وتأهيل العاملين في المؤسسة وأتمتة أعمال المؤسسة وفروعها وعلى مشروع الطاقات المتجددة ومرافق سكن أساتذة الجامعات، علما بأن البرامج الإسكانية التي تنفذها المؤسسة تتمحور حول مشروع الادخار من أجل السكن وبرامج الإسكان الاجتماعي (الشعبي)، ومشروع السكن الشبابي الذي يهدف لتأمين ما يقارب ٦٥ ألف مسكن في جميع المحافظات السورية ومشروع سكن العاملين في الدولة يهدف لتأمين ٢٢ ألف مسكن للعاملين في الدولة في جميع المحافظات السورية، ومساكن شعبية لمجلس الدولة وسكن وظيفي في محافظة القنيطرة في ضاحية البعث إضافة إلى مشروع إعادة إعمار القرى المحررة في محافظة القنيطرة وسكن أساتذة الجامعات ومساكن اجتماعية (شعبية) ومساكن للمنذرين بهدم دورهم والبرنامج الحكومي للإسكان وتقوم المؤسسة بتوثيق كافة بيانات ملكية المساكن والمقاسم المباعة في سجلات خاصة وتوثيق وتسجيل ما يجري عليها من عمليات تصرف وتزويد المواطنين ببيانات ملكية وبيانات عن الاستفادة وبيانات فنية ومخططات عن مساكنهم أو مقاسمهم.


## البيانات المالية لشركة شام المساهمة المغفلة القابضة الخاصة كماهي بتاريخ 2017/12/31

خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الاجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية
Association of Syrian Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي شركة شام المساهمة المغفلة القابضة الخاصة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لشركة شام المساهمة المغفلة القابضة الخاصة ("الشركة") والشركات التابعة لها ("المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2017، والبيانات الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.
في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 كانون الأول 2017 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي
لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الشك الجوهري المتعلق باستمرارية المجموعة
نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم 2.3 حول البيانات المالية الموحدة والذي يبين أن الجمهورية العربية السورية تمر منذ شهر آذار 2011 بظروف استثنائية أثرت على الاقتصاد بشكل عام. إن هذه الظروف بالإضافة إلى الأمور الأخرى المبينة في الإيضاحات أرقام 2.3 و14 و26 حول البيانات المالية الموحدة، تشير إلى وجود حالة جوهرية من عدم اليقين تؤدي إلى الشك حول قدرة المجموعة على الاستمرار. لم نعدل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية الموحدة
إن الإدارة هي المسؤولة عن اعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لاعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.
عند إعداد البيانات المالية الموحدة، الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الامر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانة على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الخطأ الجوهري دائماً عند وجوده. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

اسم شركة حصرية ومشاركوه -ارنست ويونغ (المحدودة المسؤولية) محاسبون قانونيون و مستشارو أعمال — رقم الترخيص / 3/ ش / — رقم ٥٠٦٨

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي شركة شام المساهمة المغفلة القابضة الخاصة (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)
أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينتج عن تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للاجراءات الرقابية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بهدف تصميم اجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل الى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً الى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، مدى وجود عدم يقين جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا تبين لنا وجود شك جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة متعلقة بالمعلومات المالية للمنشآت وأنشطة الأعمال ضمن المجموعة بهدف إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن الإشراف على وتوجيه وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة، ونبقى مسؤولين فقط عن رأينا.

نقوم بإبلاغ الادارة، من بين عدة أمور، بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية
تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وإن البيانات المالية الموحدة المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

الدكتور عبد القادر عزة حصرية
من شركة حصرية ومشاركوه ارنست ويونغ

دمشق - الجمهورية العربية السورية
5 أيلول 2018

شركة شام المساهمة المغفلة القابضة الخاصة * سجل تجاري 9761 ريف دمشق
رأسمالها ثمانية عشر مليار وخمس وعشرون مليون ليرة سورية

### دعوة السادة المساهمين في شركة شام المساهمة المغفلة القابضة الخاصة

### لحضور اجتماع الهيئة العامة غيرالعادية المقرر انعقاده في 12 كانون الأول 2018

يسر إدارة شركة شام المساهمة المغفلة القابضة الخاصة أن تدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة غيرالعادية المقرر عقده في تمام الساعة الثالثة عشر ظهراً من يوم الأربعاء الواقع في 12 كانون الأول 2018 في فندق فورسيزونز– دمشق، وذلك لمناقشة جدول الأعمال المتضمن المواضيع التالية:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2017 وخطة العمل للسنة المالية المقبلة 2018.
2. سماع تقريرمدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الادارة عن السنة المالية 2017.
3. مناقشة تقريري مجلس الادارة ومدقق الحسابات الختامية واتخاذ القرار بشأنهما.
4. اتخاذ القرار حول توزيع أو تدوير الأرباح المحققة بالدورة المالية 2017.
5. انتخاب مدققي الحسابات وتعيين تعويضاتهم للدورة المالية 2018.
6. انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد لمدة ولاية جديدة وإقرار تغطية أعمال مجلس الادارة للفترة التي تجاوزت مدة ولايته المحددة في النظام الأساسي.
7. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة وممثلي الشركة عن أعمالهم للعام 2017.
8. الترخيص لأعضاء مجلس الادارة بممارسة الأعمال المشابهة والتعاقد مع الشركة وتجديد الترخيص للعقود طويلة الأجل وذلك وفقاً لأحكام المادة 152 من قانون الشركات.
9. تعديل بعض مواد النظام وفقاً للأحكام الواردة في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وجمع التعديلات السابقة في نظام واحد.

وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع وذلك في الجلسة الأولى، تعتبر الهيئة العامة غيرالعادية مدعوة للجلسة الثانية للاجتماع في تمام الساعة الرابعة عشر ظهراً من نفس اليوم والمكان والتاريخ وذلك استناداً لأحكام المادة 166 من قانون الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام.

د. نبالا الحج عارف
رئيس مجلس الادارة

شركة شام المساهمة المغفلة القابضة الخاصة * سجل تجاري 9761 ريف دمشق
رأسمالها ثمانية عشر مليار وخمس وعشرون مليون ليرة سورية

**يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في الهيئة العامة التقيد بما يلي:**

1. اصطحاب بطاقتهم الشخصية أو جواز سفرهم أو سجل تجاري حديث للأشخاص الاعتبارية بالاضافة إلى شهادة الأسهم وذلك عند حضور اجتماع الهيئة.
2. لكل مساهم حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل سهم يملكه وللمساهم أن ينيب مساهماً آخر عنه بكتاب عادي أو أن ينيب أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية ويصدق رئيس الجلسة على الانابة.
3. يجب الا يحمل الوكيل بصفته هذه عدداً من الأسهم يزيد على الحد الذي يعينه النظام الأساسي للشركة على الا يتجاوز في كل الأحوال 10 بالمائة من رأسمال الشركة.
4. يمثل المساهم إذا كان شخصاً اعتبارياً من ينتدبه الشخص المذكور لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه والقاصر يمثله نائبه القانوني.

شركة شام المساهمة المغفلة القابضة الخاصة والشركات التابعة لها
بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 كانون الأول 2017

| | إيضاحات | 2017 ليرة سورية | 2016 ليرة سورية |
|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | |
| **الموجودات غير المتداولة** | | | |
| ممتلكات وآلات ومعدات | 12 | 2,856,089,711 | 2,827,230,814 |
| مشاريع قيد التنفيذ | 13 | 4,001,908,294 | 3,330,908,294 |
| موجودات غير ملموسة | 14 | 1,888,487,678 | 1,709,749,548 |
| استثمار في شركات حليفة | 15 | 18,991,900 | 3,424,158 |
| استثمارات مالية متاحة للبيع | 16 | 1,609,803,250 | 1,609,803,250 |
| ايداعات لدى المصارف | 19 | 147,660,620 | 102,414,905 |
| الموجودات غير المتداولة الأخرى | | 2,500,000 | 2,500,000 |
| | | 10,525,441,453 | 9,586,030,969 |
| **الموجودات المتداولة** | | | |
| أرصدة مستحقة من أطراف ذات علاقة | 27 | 164,779,935 | 124,706,398 |
| المخزون | | 24,621,212 | 23,994,329 |
| استثمارات مالية بغرض المتاجرة | 17 | 93,699,935 | 22,524,065 |
| مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى | 18 | 395,603,812 | 379,801,283 |
| نقد وأرصدة لدى المصارف | 19 | 13,217,817,962 | 8,016,817,656 |
| | | 13,896,522,856 | 8,567,843,731 |
| **مجموع الموجودات** | | 24,421,964,309 | 18,153,874,700 |
| **حقوق المساهمين والمطلوبات** | | | |
| **حقوق المساهمين** | | | |
| رأس المال المدفوع | 20 | 13,984,846,880 | 10,815,000,000 |
| الاحتياطي القانوني | 21 | 435,391,117 | 332,185,203 |
| الأرباح المجمعة | | 2,316,600,150 | 1,695,101,111 |
| **الحقوق العائدة إلى حاملي أسهم الشركة الأم** | | 16,736,838,147 | 12,842,286,314 |
| حقوق غير مسيطرة | 22 | 827,912,449 | 620,762,736 |
| **مجموع حقوق المساهمين** | | 17,564,750,596 | 13,463,049,050 |
| **المطلوبات المتداولة** | | | |
| ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع | 23 | 6,127,864,551 | 4,153,465,326 |
| أرصدة مستحقة إلى أطراف ذات علاقة | 27 | 481,010,320 | 503,885,303 |
| مخصص ضريبة الدخل | 9 | 248,338,842 | 33,475,021 |
| | | 6,857,213,713 | 4,690,825,650 |
| **مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات** | | 24,421,964,309 | 18,153,874,700 |

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة كما في 5 أيلول 2018.

د. نبالا الحج عارف
(رئيس مجلس الإدارة)

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة وتقرأ معها.

4